المحور الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر

المحاضرة 04

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه: "الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات".

أما من جهة إدارة المشروع والملكية، فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع".

مما سبق يمكننا القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل، يتم خارج حدود البلد الأصلي، يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع بهدف تحقيق الأرباح والعوائد التي تغطي تكاليف الاستثمار.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

2-1- الاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي:

يتم من خلال هذا النوع من الاستثمار، قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع لنوع من أنواع النشاط الانتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة بحيث تكون ملكية المشروع للمستثمر الأجنبي.

2-2- الاستثمار المشترك بين الطرفين:

يكون هذا النوع من الاستثمار نسبته مشتركة بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي، بنسب متفاوتة تحدد وفقا لاتفاق الطرفين وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.

2-3- الاستثمار في المناطق الحرة:

في العادة تتمركز هذه المناطق خارج الحيز العمراني للدولة، كما يوجه القسم الأكبر من إنتاج هذه المناطق إلى التصدير للخارج، إضافة إلى أن المستثمرين الأجانب في هذه المناطق لا يملكون الحق في تملكها وإنما فقط تؤجر لهم من طرف الدولة المضيفة والتي توفر نظام رقابة محكم على كافة الأنشطة المقامة في هذه المناطق لديها ضمانا لحسن تنفيذ القانون.

وتصنف المناطق الاقتصادية الحرة عموما إلى الأنواع التالية: مناطق حرة تجارية، مناطق حرة صناعية، مناطق حرة للخدمات ومناطق حرة جبائية.

2-4- عمليات التجميع:

تتمثل عمليات أو مشروعات التجميع في اتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص وعام)، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. ويمكن أن تأخذ هذه المشاريع شكل الاستثمار المشترك أو المملوك بالكامل للطرف الأجنبي. وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع.

3- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

- زيادة **المبيعات والأرباح**
- الحصول على **حصة في السوق الدولية**
- الاستفادة من **الإنتاج الزائد**
- **تخفيف الاعتماد على السوق المحلي**
- تقوية القدرة **التنافسية**
- الرغبة في الاستفادة من **الحوافز الحكومية**
- تجنب **الحواجز الجمركية والضرائب والرسوم**.
- **التقليل من تكاليف الإنتاج**

4- محددات دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن جمع المحددات في شكل عوامل اقتصادية وسياسية وقانونية تمثل للناظر للاستثمار الأجنبي المباشر بصورة مبدئية ما يقصده هذا الأخير لدى تفضيله للاستثمار في دولة عن الأخرى، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

4-1- العوامل الاقتصادية:

تتمثل أهم هذه العوامل خاصة فيما هو متوفر في الدولة المضيفة من:

- مدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية المناسبة.

- حجم السوق
- مد ثبات سعر الصرف
- المعاملة الضريبية لأنواع الاستثمار الأجنبي.
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل البلد المضيف (السياسة الاستثمارية، السياسة التمويلية، السياسة الضريبية،....)
- مدى القدرة التنافسية للاستثمار الأجنبي مقارنة بنظيره المحلي.
- مدى الانفتاح على العالم الخارجي.
- مدى وجود القيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الانتاج.
- مدى قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات تقدمه.

4-2- العوامل السياسية:

- درجة الاستقرار السياسي
- طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد الأم للمستثمر الأجنبي والبلد المضيف.
- طبيعة النظام السياسي للبلد المضيف.

4-3- العوامل القانونية:

- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم المنازعات التي تحدث بين المستثمرين والجهات الحكومية،
- طبيعة القوانين التي تحكم دخول الاستثمارات وتحدد الشكل القانوني المسموح به لها.
- كما أنه من أكثر الأمور التي تجعل المستثمر يحجم عن الاستثمار في دولة ما هو عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.

5- الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم الآثار المترتبة عن دخول المستثمر الاجنبي المباشر للبلد المضيف فيما يلي:

5-1- الآثار الايجابية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

على مستوى التنمية الاقتصادية:

تعني التنمية الاقتصادية تدخل الدولة لإجراء تغييرات في هيكل اقتصادها وعلاج ما يقترن به من خلل، وتؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج، أما البلدان النامية فتسعى دائما إلى تحقيق تنمية اقتصادية، غير أن هذا يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز عن توفيرها بمواردها الذاتية المحدودة، وبهذا العجز فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل انجاز عملية التنمية.

- **على مستوى العمالة وتطوير المهارات:**

يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير فرص العمل في الدولة المضيفة، وأيضا بفضل هذه الاستثمارات يمكن للدولة تكوين حصيلة ضرائب تمكنها من انشاء مشاريع جديدة تترتب عنها توفير فرص عمل جديدة.

و من جهة أخرى بالنسبة للدول النامية، فإن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.

- **على مستوى التقدم التكولوجي:**

بأن : "الشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة مركبة نقل دولية للتكنولوجيا"، من هنا يمكننا الربط بين التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات، حيث يتمثل نقل التكنولوجيا من خلال هذه الأخيرة في "المعرفة التقنية (التكنولوجيا)، تقنيات الإدارة، تقنيات التسويق الحديثة"، فتساهم بذلك في النهوض بالمؤسسات المحلية للدولة المضيفة، وحتى النهوض ببعض نشاطات القطاع العام (الحكومي)، مما يؤدي بالنشاطات المحلية إلى تحسين إنتاجيتها وتطويرها، وبالتالي المساهمة في تقدم الدولة المضيفة وحملها إلى مواكبة التطور والتقدم العالمي.

- **على مستوى ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:**

ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين معا بالميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.

- **على مستوى النقد الأجنبي:**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للعملات الأجنبية الصعبة التي تكو البلدان النامية بأمس الحاجة إليها.

5-2- الآثار السلبية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **السيطرة على الاقتصاد المحلي للدولة المضيفة:**

-إن مشروع الإستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكنها من السيطرة على إقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، ومن هذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة تؤثر على حرية الدولة في إتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

- **التبعية التكنولوجية:**

رأينا فيما سبق أن هناك آثارا ايجابيا لنقل التكنولوجيا عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا النقل للتكنولوجيا قد يكون غير كافي في بعض الأحيان، أو غير ملائم لاحتياجات الدولة المضيفة. كأن تنقل شركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة طرق إنتاج تتم في الأساس بالتكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتركز عليها، أو أن تنقل لها صناعة تتطلب كفاءة عالية، أو طريقة إنتاج أين لا تحتاج إلى أيدي عاملة وهذا لا يتناسب مع مقومات الدولة النامية.

- **ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة:**

من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية تقم الدولة المضيفة منح هذه الاستثمارات العديد من التسهيلات والاعفاءات الضريبية في بداية سنوات نشاطها، وهذا ما يقابله ضياع موارد محتملة كان من الممكن استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية.

- **آثار سلبية آخرى:**

-تهدف الدولة المستثمرة من خلال الإستثمار الاجنبي المباشر إلى إستنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم والدول المتقدمة الأخرى.

-صغر حجم المشاريع الإستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات وإنخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.

-إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق، وهذا بسبب إنخفاض الناتج الوطني، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي، مما ينجم عنه إحتمال حدوث توتر جماعي وآثار سلبية على ميزان مدفوعات الدولة.

-تعمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة على البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية[1].